

**الجنادر والمشاركة السياسية**  
**قراءة في بعض الدراسات السابقة**  
**محمد أحمد عبد القادر**

---

تشكل الخصائص السكانية أحد المتغيرات التفسيرية الهامة في البحوث الاجتماعية بعامة والدراسات السكانية بخاصة، وذلك أن سكان أى مجتمع من المجتمعات ليسوا مجرد عدد ، بل هم مجموع الذكور والإناث من فئات عمرية متباينة، ومهن وحرف مختلفة ومستويات تعليمية وثقافية واجتماعية، ريفية وحضرية متعددة ومختلفة.

ومن ثم فإن أهمية التكوين السكاني أو التركيب السكاني تكمن في النتائج المترتبة على كفاءته، فإذا ما أوضحت التعدادات أو الإحصاءات السكانية في مجتمع ما أن سكان هذا المجتمع ترتفع معدلاتهم في فئة العمر 15 سنة مثلاً، فإن ذلك يشير إلى أن هذا المعدل من السكان يعتمد على غيره وهو ما يطلق عليه تابعين "Dependents" يعتمدون على غيرهم في مقابله مختلف إحتياجاتهم المعيشية، وإذا ما أوضحت الإحصاءات أن نسبة النساء اللواتي تقع أعمارهن بين "20-45" فإن هذا يشير إلى أن هذا المجتمع لديه فرص عالية للزيادة الطبيعية، لكونه يشتمل على قوى في سن الخصوبة والزواج والإنجاب، وهو ما يمكن أن يكون له إنعكاساته على واقع المجتمع ومقبله الاجتماعي والاقتصادي بل وعمليات التنمية الشاملة في هذا المجتمع.

كما أن السن يشكل أحد الخصائص السكانية الهامة، فالمجتمع الذي ترتفع فيه نسبة الشباب يعد مؤشراً على ارتفاع قوته الإنتاجية التي تسهم في دعم التنمية الاقتصادية، حيث يقسم السكان في أى مجتمع إلى فئات عمرية ثلاث هي: من هم أقل من 15 سنة ، من 15 سنة إلى 64 سنة، من هم أكثر من 65 سنة.

ومن ثم تكون الفئة العمرية من 15 سنة الى 64 سنة هي أكثر الفئات العمرية نشاطاً في المجتمع، بينما تكون الفئات الأولى والثالثة تابعة لغياب قدرتهما على الإنتاج. ومن أبرز الخصائص السكانية التي تكون لها إنعكاساتها علي سلوك وأدوار الأفراد هي خاصية النوع أو الجنادر Gender ، فالنوع ليس مجرد سمة للأفراد ولكنه بالدرجة الأولى

نسق مؤسسي institutionalized system ، ومن الممارسات الاجتماعية ، وتقدم نظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory إجابة مهمة لهذا السؤال، أخذوا في الاعتبار عدداً من الأسباب المتداخلة ، وفي حالة المشاركة فإن هذه النظرية تشرح ليس فقط لماذا سيختلف الرجال والنساء في مسائل مختلفة ، ولكن تشرح أيضاً ميل النساء نحو أشكال أو صور المشاركة غير متصلة بالمؤسسات السياسية ، بل تنظر إلى المشاركة الاجتماعية بشكل عام ذلك أن أدوار الجندر تحدد أي نوع من السلوك يكون متوقع من الفرد علي أساس نوع ذكر / أنثي .

بينما تذهب وجهة نظر أخرى إلى أن اهتمامات المرأة تتركز في الشؤون الداخلية Demostic affairs ، كما أن نظرية الدور تؤكد أيضاً علي التباين بين الرجال والنساء فيما يتصل بتكلفة المشاركة السياسية ، من حيث الوقت والجهد والمال الذي ينفق في عملية المشاركة .

استمر النقاش حول الكيفية التي يؤثر السكان في المنظومات السياسية لفترة طويلة علي نسبة إجمالي السكان في مقابل إجمالي الموارد المتاحة وقد عكف كل من علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي علي تضمين هذه الرؤية الأساسية في أعمالهم وهو ما ساعد في ظهور حقل جديد هو الديموجرافيا السياسية .

وبات من الواضح خطأ الفصل بين السكان ، وخصائصهم ، والسياسة ، حيث أن المنظومات السياسية تقوم باستمرار بتوزيع وإعادة توزيع للموارد علي مختلف مستويات المجتمع وشرائحه السكانية ، إستناداً إلي أن أي تغييرات ذات دلالة في السكان وخصائصهم من المرجح أن تؤثر بدورها في التوزيع الفعال للموارد ويستتبع ذلك بطبيعة الحال تأثيرات سياسية . وتأتي هذه الورقة البحثية في هذا الإطار حيث تحاول من خلال قراءتها لبعض الدراسات السابقة ، توجيه النظر إلي أهمية العلاقة بين الجندر كأحد الخصائص السكانية والمشاركة السياسية وهي تشتمل علي ثلاثة محاور أساسية إلي جانب المقدمة والخاتمة وهي :

### أولاً : الجندر كأحد الخصائص السكانية :

1- التركيبة السكانية النوعية في مصر حسب التوزيع الجغرافي .

- 2- التركيبة السكانية في مصر حسب الفئة العمرية .
  - 3- التركيبة السكانية في مصر حسب مؤشر التعليم .
- ثانياً : المشاركة السياسية : ( المفهوم ، الأهمية ، الأبعاد ) .
- 1- مفهوم المشاركة السياسية .
  - 2- أهمية المشاركة السياسية .
  - 3- أبعاد المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثالثاً: قراءة في بعض الدراسات السابقة :

ويقصد بالتركيبة النوعية النسبة بين الذكور والإناث لكل مائة أنثى ، أو عدد الإناث لكل من الذكور ، وترجع أهمية التركيبة النوعية للسكان في مجتمع من المجتمعات ، لكون النوع يحدد الأدوار الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية أيضاً التي يقوم بها الفرد في مختلف المناحي.

ولا شك أن التأثيرات البنائية الاجتماعية تؤثر علي أنماط السلوك ، ومن منظور الجندر يكون من المفيد معرفة مدي تأثير اختلاف المضامين الاجتماعية والبنائية أو تشابهما وكان من بين النقاط الأساسية التي أخذت تظهر علي السطح في معظم التحويلات الحديثة أو المعاصرة في النوع هي تحديد الأسباب الكامنة وراء لماذا يتصرف الرجال والنساء بشكل مختلف تحت ظروف معينة.

وقد شكلت الاختلافات بين الجندر ، فيما يتصل باختلاف اتجاهاتهم السياسية ، أحد العوامل أو العناصر الأساسية المتصلة بعملية التنشئة . حيث يترى الإناث بعيداً عن موضوعات كثيرة من بينها السياسة التي ينظر إليها علي أنها من إتمام الرجل فقط ، كما أن المضامين التعليمية والمؤسسة السياسية التي يمر بها الفرد في خبراته الحياتية أثناء الطفولة والمراهقة تدعم دور النوع أو الجندر.

ويبدو أنه لا يزال هناك عدم وضوح وجود اختلافات النوع في تصور قدرات المشاركة والقيادة ، ويرجع ذلك في أحد جوانبه إلي فجوة الجندر في المعرفة السياسية Political

Knowledge، من ناحية أخرى فإن هذا الاختلاف لم تؤكد الدراسات التي تهتم بالوعي السياسي والمنافسة في مرحلة المراهقة وما قبلها .

حيث أشار البعض مثل " موندك Mondak " (1) إلى أن فجوة الجندر تعد ناتجاً لعدد من التأثيرات التي تؤكد علي نظرة المرأة لذاتها علي أنها أقل من الرجل فيما يتصل بالقضايا أو الموضوعات السياسية

ويبين الجدول رقم (1):

### 1- التركيبة النوعية للسكان في مصر بشكل إجمالي وعلي مستوي المحافظات بشكل خاص.

#### جدول (1)

التركيبة النوعية للسكان في مصر بشكل إجمالي  
وعلي مستوي المحافظات (2)

المحافظة	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القاهرة	496625	52.0	4579048	48.0	9539673	100.0
الإسكندرية	2654824	51.4	2508926	48.6	5163750	100.0
بورسعيد	385129	51.4	364242	48.6	749371	100.0
السويس	374399	51.4	353781	48.6	78180	100.0
دمياط	769505	51.4	727260	48.6	1496765	100.0
الدقهلية	3302847	50.9	3189534	49.1	6492381	100.0

100. 0	7163824	48. 5	3475063	51. 5	3688761	الشرقية
100. 0	5627420	48. 3	2718750	51. 7	2908670	القلبوية
100. 0	362185	48. 8	1641971	51. 2	1720214	كفر الشيخ
100. 0	4999633	48. 9	2444206	51. 1	2555427	الغربية
100. 0	4601601	48. 4	2081803	51. 6	2219798	المنوفية
100. 0	6171613	48. 4	2989801	51. 6	318181	البحيرة
100. 0	1303993	48. 4	630562	51. 6	673431	الإسماعيلية
100. 0	8632021	48. 0	4144381	52. 0	4487640	الجيزة
100. 0	3154100	48. 4	1527533	51. 6	1626567	بني سويف
100. 0	3596954	47. 9	1721362	52. 1	1875592	الفيوم
100. 0	5497095	48. 4	2662147	51. 6	2834948	المنيا
100. 0	4383289	48. 3	2116605	51. 7	2266684	أسيوط
100. 0	4967409	48. 3	2398377	51. 7	2569032	سوهاج
	3164281	48. 7	1540929	51. 3	1623352	قنا
100. 0	1473975	49. 2	724575	50. 8	749400	أسوان

100. 0	1250209	48. 4	604880	51. 6	645329	الأقصر
100. 0	359888	47. 9	172409	52. 1	187479	البحر الأحمر
100. 0	241247	48. 6	117190	51. 4	124057	الوادي الجديد
100. 0	425624	47. 5	202165	52. 5	223459	مطروح
100. 0	450328	48. 9	220711	51. 1	229617	شمال سيناء
100. 0	102018	48. 1	49098	51. 9	52920	جنوب سيناء
100. 0	9479882 7	48. 4	4590730 9	51. 6	4889151 8	الإجمالي

ويتضح من جدول التركيبة النوعية للسكان أن 51,6% نسبة الذكور، و48,4% الإناث، حيث بلغت نسبة النوع 106 ذكور لكل 100 إناث، وبلغت نسبة الأمية 25,8%، بين الأفراد من (10 سنوات فأكثر)، وارتفعت النسبة بين الإناث إلى (30,8%) بالمقارنة بالذكور (21%)، وتعتبر محافظة القاهرة أكبر محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد سكانها حوالي 9,7 مليون نسمة، تليها محافظة الجيزة حوالي 8,8 مليون نسمة وتميزت محافظة مطروح بأعلى نسبة ذكور (52,5%)، وتميزت محافظة أسوان بأعلى نسبة إناث (49,2%).

## 2- التركيبة السكانية النوعية في مصر حسب الفئة العمرية :

جدول رقم (2) التركيبة النوعية للسكان في مصر

بشكل إجمالي حسب الفئات العمرية للسكان<sup>(3)</sup>

فئات العمر	ذكر	أنثى	جملة	%
------------	-----	------	------	---

13.6	1335103	6534214	6816889	44-0
11.1	10880699	5232453	5648246	9-5
9.5	9345015	4479050	4865965	14-10
9.5	9319708	4484270	4835438	19 -15
8.7	8518712	4139238	4379474	24 -20
8.6	8452469	4280729	4171740	29 -25
7.7	7600161	3707374	3892787	34 -30
6.8	6712375	3261147	3451228	39 -35
5.4	5332209	2583779	2748430	44 -40
4.6	4545478	2182648	2362830	49 -45
4.2	4137386	2016961	2120425	54 - 50
3.4	3373875	1601275	1772600	59-55
2.8	2741546	1276983	1464563	64 -60
1.8	1780010	805478	974532	69-65
1.1	1051324	502290	549034	74-70
1.0	958941	465827	493114	+ 75
%100	98101011	47553716	50547295	الإجمالي

ويشير جدول (2) إلى أن المجتمع المصري مجتمعاً فتيماً، حيث تشكل الفئة العمرية أقل من 15 عاماً أكثر من ثلث عدد السكان بنسبة 43.3%، وفقاً لتعداد عام 2017م، فيما 6.7% فقط أكثر من 60 عاماً. أما فئة الشباب 15 و34 عاماً فبلغت 43.5% من إجمالي عدد السكان؛ ويؤدي هذا التضخم الشبابي إلى ضغوط على سوق العمل والخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم مما تبذله الحكومة من حملات توعية للسيطرة على الزيادة السكانية،

إلا أن ارتفاعاً كبيرة في معدل الخصوبة شهدته السنوات الأخيرة، إذا بلغ متوسط معدل الخصوبة وفقاً لتقديرات الحكومة المصرية أواخر عام 2017م 3.5 طفلاً لكل امرأة، مقابل 2.9 في عام 2011م. وتعيد الحكومة أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة إلى الزيادة السكانية والتسرب من التعليم، والزواج المبكر، وعدم توفير فرص العمل.

ويعكس الحوار السياسي في مصر تحسين وضع المرأة وتطوير دورها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، كما ركزت أغلب التشريعات التي تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية على مبادئ العدالة الاجتماعية وقيمها، وحق المرأة في المساواة مع الرجل والعدل في الحصول على الموارد والخدمات، بالإضافة إلى المشاركة في الشأن السياسي. وقد شهد وضع المرأة في مصر خلال النصف الأخير من القرن الماضي تغيرات عظيمة، مع التحسن النسبي في فرص المرأة في الحصول على التعليم والتوظيف والمشاركة في الشؤون العامة للدولة وتقلد المناصب العليا، ولكن مازالت المرأة تعاني من العديد من أشكال الإقصاء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الناتج أساساً من عاملين هامين: (4).

**العامل الأول:** هو فشل السياسات العامة والمجتمعية على مدار أكثر من نصف قرن في تحسين وضع المرأة في المجتمع وسد الفجوة بين الجنسين التي اتسعت أكثر من ذي قبل على مستويات عديدة.

**العامل الثاني:** هو استمرارية القيود الثقافية التي تواجه أي جهود حقيقية تمنح المرأة الحرية والمساواة، وتستمد تلك القيود قوتها من هيمنة الثقافة الذكورية على قيم العديد من أفراد المجتمع.

### **3- التركيبة السكانية النوعية حسب مؤشر التعليم :**

يعد المستوي التعليمي للسكان من بين الخصائص الرئيسية ذات الدلالات العديدة ، كما أن لها دلالات علي إدراك الناس ومشاركتهم الاجتماعية والسياسية ومعدلات الإنتاج الاقتصادي، وكذلك عاملي الرفاهية والسلوك الإنجابي، وتبين نشرة المسح السكاني الصحي لمصر سنة 2014م أن تقريباً واحد من كل خمس أشخاص من البالغين ( 6 سنوات فما فوق) قد نال نوعاً من التعليم ، ونعد الإناث أكثر الفئات عرضة للأمية حيث أن قرابة 25

من الإناث في مصر في المرحلة العمرية ( 6 سنوات فما فوق ) لم يحصلن علي أي قسط من التعليم مقارنة بنسبة 14% من الذكور .

وعلي الرغم من أن الفجوة بين الجنسين حسب مؤشر التعليم جاءت لصالح الذكور مقابل الإناث إلا أن هذه الفجوة تأخذ في الاتساع كلما توجهنا صوب المناطق في أدني شريحة خمسية للثروة حيث يأتي معدل احتمالية عدم حصول الأثني (الواقعة ضمن المرحلة العمرية 6 سنوات فما فوق ) علي أي نوع من التعليم مضاعفاً لنسبة الذكور . وتتضح دلالات هذه الفجوة في الأعمال الأدبية المصرية، وكذلك الاحتمالية النسبية العالية للأمية وآثارها علي عامل تمكين الإناث وتبعاً لذلك السلوك المرتبط بالإنجاب<sup>(5)</sup> .

وتشير نشرة المسح السكاني الصحي لمصر سنة 2014م إلي حقيقة مفادها أن السيدات ذوات المستوي التعليمي الأدنى والأقل تمكيناً هن الأكثر عرضة للحمل وإنجاب المزيد من الاطفال وأقل استخداماً لوسائل منع الحمل<sup>(6)</sup> .

ويوضح الجدول رقم(3) الحالة التعليمية من حيث العدد والنسبة المئوية، في مصر (10 سنوات فأكثر).

### جدول رقم (3)

الحالة التعليمية في المجتمع المصري (10 سنوات فأكثر )

حسب بيانات تعداد السكان 2017م<sup>(7)</sup>

الحالة التعليمية	العدد	%
أمي	18.433.590	25.82
يقرأ ويكتب	7.056.381	9.89
محو أمية	391.105	0.55
تربوية فكرية	200.102	0.28
ابتدائية	7.107.230	9.96
إعدادية	6.345.275	8.89

6.88	4.907.930	ثانوي عام/ أزهرى
22.22	15.864.292	ثانوي فنى
3.15	2.245.318	مؤهل فوق المتوسط
11.82	8.435.731	مؤهل جامعى
0.26	187.768	دبلوم عالى
0.16	112.356	ماجستير
0.11	82.166	دكتوراه
<b>%100</b>	<b>71.369.235</b>	<b>المجموع</b>

ويتضح من بيانات الجدول أن تعداد الأميين في مصر بلغ (18.433.590) بنسبة 25.82% من إجمالي عدد سكان الجمهورية (10 سنوات فأكثر) وهي نسبة كبيرة بالنسبة لمكانة مصر، مما يستدعي بذل الجهد في هذا المجال وإجراء تغيير في الاستراتيجيات ومشاركة الجامعات والمجتمع المدني في هذا المجال وعمل معززات من أجل القضاء على الأمية. ويبلغ تعداد كل من (الأميين ، يقرأ ويكتب ، محو أمية ، تربية فكرية، ابتدائية، إعدادية) علي مستوي الجمهورية (39.533.665) بنسبة (55.39%) من تعداد سكان مصر (10 سنوات فأكثر) مما يشير إلى أن نسبة كبيرة للغاية قد تسربت من التعليم خلال العقود الماضية ، مما يستدعي إجراء دراسة علي المستوي القومي للتعرف علي الأسباب النوعية للتسرب من التعليم في كل محافظة علي حدة وكيفية معالجتها وتسهيل إجراءات عودة للطلاب المتسربين للمدارس مرة أخرى.

كما يتضح أن تعداد الحاصلين علي الشهادة الثانوية الفنية (15.864.292) وتعداد الحاصلين علي مؤهل فنى فوق المتوسط (2.245.318) وإجمالي عددهم (18.109.610) بنسبة 25.37% من تعداد سكان مصر (10 سنوات فأكثر) ومع ذلك تفتقد مصر إلى العمالة الحرفية المدربة مما يستدعي النظر بجدية في برامج التعليم الفني وتطويرها، بحيث يكون التركيز فيها علي التدريب المهني لتخريج عمالة حرفية.

وقد تبين أيضًا أن تعداد الحاصلين علي مؤهل عالي في جمهورية مصر العربية (8.435.731) بنسبة 11.82% من تعداد سكان مصر في حين أن الحاصلين علي (دبلوم عالي وماجستير ودكتوراه) عددهم (382.299) بنسبة 0.54% منهم 82.166 حاصلًا علي درجة الدكتوراه ، بنسبة 0.12% من تعداد سكان مصر (10 سنوات فأكثر). وقد أشارت بيانات مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2015م حسب الحالة التعليمية إلي أن مؤشر الفجوة بين الجنسين في التعليم سجل (0.903) مما وضع مصر في المرتبة (90) عالمياً، أما في عام 2007 فقد تحسن المؤشر ليصل إلي درجة (0.909) ولكن مرتبة مصر تدهورت إلي المرتبة (101) عالمياً، واستمرت الفجوة في الاتساع تدريجياً علي مر السنين لتصل إلي ذروتها في عام 2010م ، يليه تحسن بين عامي 2011 و 2015 ، حين وصل إلي (0.935) درجة، مما وضع مصر في المرتبة (115) عالمياً من حيث الفجوة بين الجنسين في التعليم<sup>(8)</sup>.

#### ثانياً - المشاركة السياسية :

يعد مفهوم المشاركة (anticipation) من المفاهيم المجردة (Abstract) يتم قياسه في العادة كمتصل يشمل علي أنشطة محددة، اجتماعية وسياسية. تعد المشاركة السياسية من أهم صور ومؤشرات الديمقراطية لأي نظام سياسي، ويجمع كثير من علماء السياسة المعاصرين، علي أنه إذا كانت هناك ثورة قوية تجتاح العالم في هذا العصر، فهي ثورة المطالبة بالمشاركة السياسية، وبقدر ما تكون هناك مشاركة سياسية تكون هناك ديموقراطية<sup>(9)</sup> ؛ حيث أن نمو وتطور اليموقراطية في أي مجتمع يتوقف علي مدي أتساع المشاركة السياسية وجعلها حًا من الحقوق التي يتمتع بها كل فرد في المجتمع، وبالتالي تؤدي إلي استقرار النظام والإحساس بشرعية، كما أن المشاركة تعطي الجماهير حَقًا ديموقراطيًا يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن الأعمال والمسئوليات التي يقومون بها إذا حدث أي تقصير من جانبهم، بالإضافة إلي أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد والمجتمع، الأمر الذي سينعكس علي شعور الفرد بالإنتماء لوطنه الكبير<sup>(10)</sup>.

" والمشاركة بذلك تعد جوهر العملية الديمقراطية، وجوهر عملية التحديث والتنمية السياسية بشكل خاص والتنمية الشاملة بشكل عام ، وبالتالي فإن المشاركة السياسية تساعد في تدعيم قيم الديمقراطية وترسيخها كسلوك ممارسة، والمشاركة السياسية تساعد أيضاً في تدعيم قيم الديمقراطية، وبالتالي تحقيق الحرية والمساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي، الذي بدوره يوفر الشروط الاجتماعية والثقافة والسياسية لتحقيق التنمية الشاملة"<sup>(11)</sup>.

وتؤثر المشاركة علي الأفراد وعلي السياسة العامة للدولة .. فعلي مستوي الفرد تنمي المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية ، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلي واجباته ومسؤولياته وتنهض بمستوي الوعي السياسي، كما أنها تساعد علي خلق المواطن المنتقي الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي، وعلي صعيد السياسة العامة تجلب المشاركة أعظم خير لأكبر عدد من الأفراد إذ أنها تدفع الحاكم إلي الاستجابة لمطالب المواطنين ، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة .. ومن ثم تؤدي لزيادة عدد المشاركين إلي مزيد من العدل الاقتصادي والاجتماعي عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة"<sup>(12)</sup>.

## **1- مفهوم المشاركة السياسية :**

تعددت تعريفات المشاركة السياسية التي حظيت بأهتمام العديد من المفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية بعامة ، نظراً لأهمية هذا المفهوم من ناحية وتداخله مع العديد من المفاهيم الاخرى من ناحية ثانية، فضلاً عن أن هناك العديد من المفاهيم في مجال العلوم السياسية التي يتوقف تحققها علي أرض الواقع في مجتمع ما علي وجود هذا المفهوم ، مثل مفهوم الديمقراطية الذي لا يمكن الحديث عنه دون التعرض للمشاركة السياسية .

ومن ثم تعد المشاركة السياسية ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، فهي كعملية سياسية هي أكثر من شعار دعائي ترفعه دولة ما أو سمة يتسم بها نظام سياسي في مجتمع معين، بل هي فلسفة يجب الإيمان بها والعمل علي ضرورة إجراء خطوات قانونية وتوفير وسائل فكرية وبشرية حتي يتم تحقيق هذه العملية السياسية علي أرض الواقع"<sup>(13)</sup>، وبالتالي فإن المشاركة

السياسية تعد بعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية Human Development، كونها حاجة ملحة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، باعتبارها تهدف إلى القضاء علي الفقر وإعمال حقوق الإنسان الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية والمدنية<sup>(14)</sup>.

وتختلف مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية ، وهناك من يسميها المشاركة الشعبية، أو المشاركة العامة، وبالرغم من أختلاف هذه المسميات إلا أنها تدور كلها حول معني واحد ألا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع، في كل الأعمال وفي المستويات، في مختلف مجالات الحياة السياسية والأقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شئون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية فحسب، لمثلي الشعب أو المجالس المنتخبة والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة<sup>(15)</sup>.

والحديث عن المشاركة السياسية من الناحية اللغوية لا بد بداية الإشارة إلى تركيبه هذا المفهوم فهو مكون من جزئين هما "المشاركة" كنشاط يقوم به الإنسان، وكلمة "سياسة" كمصطلح اجتماعي.

ويعود تعدد التعريفات الاصطلاحية لمفهوم المشاركة السياسية إلي تعدد المحاولات الفكرية التي تناولت هذا المفهوم. ولعل هذا الأمر إدي إلي صعوبة وضع تعريف محدد لهذا المفهوم ومن هذه التعريفات أن المشاركة السياسية تعني :

- مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية<sup>(16)</sup>.
- مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من الأنشطة والمجالات، بحيث تتماشى هذه المجالات مع قدرات ومتطلبات هؤلاء الأفراد<sup>(17)</sup>.
- هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علي أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف علي أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلي أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود علي أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع<sup>(18)</sup>.

وبالرغم من اختلاف هذه المسميات إلا أنها تدور كلها حول معني واحد إلا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع، في كل الأعمال وفي كل المستويات، في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شئون المجتمع ، وليس عن طريق المشاركة النيابية كممثلي الشعب أو المجالس المنتخبة والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة(19).

ويقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيداً لطرح مفهوم المشاركة السياسية، فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير علي اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين علي أي مستوي حكومي أو محلي أو قومي (20).

وتعرف المشاركة السياسية علي أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك، أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً ، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة (21).

وتعرف المشاركة السياسية علي أنها: الحق في المشاركة علي أساس المساواة في الحياة العامة والسياسية هو سمة أساسية لمفهوم الديمقراطية الشاملة والمشاركة الفعالة لجميع الأفراد والجماعات في الشؤون السياسية والعامة تدعم إعمال حقوق الإنسان وتشكل عنصراً أساسياً في الاستراتيجيات القائمة علي الحقوق والرامية إلي القضاء علي التمييز وعدم المساواة (22).

كما تعرف المشاركة السياسية علي أنها جميع الأنشطة السياسية التي يقوم بها المواطنون طواعية بعدم التأثير علي القرارات علي مختلف مستويات النظام السياسي عند استخدام هذا التعريف الفعال للمشاركة السياسية، يمكن تحديد بعض الخصائص حيث يشارك المشاركون طوعاً، وأن أنشطتهم السياسية ليست جزءاً من عملهم "سيكون هذا هو الحال بالنسبة للسياسيين المحترفين" .

وفي العادة، يسعى المشاركون في المشاركة إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل في نشاطهم الذي يتكون أساساً من ممارسة التأثير علي القرارات السياسية وتسمح لنا إذا استخدم المدة تعريفاً أوسع ومنها مواقف مثل الاهتمام السياسي أو الرضا عن الديمقراطية (23).

ويمكن تقسيم المشاركة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: هي المشاركة الاجتماعية ، والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية ، وإن كانت هناك صعوبة عند الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي لارتباط هذه الأنواع مع بعضهما ارتباطاً قوياً، وتداخلها تداخلاً كبيراً، وتأثير كل نوع في النوعين الآخرين وتأثره بهما إلى حد كبير .

### (1) المشاركة الاجتماعية:

تعرف المشاركة الاجتماعية social participation علي أنها " تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب علي بعض المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك في مجالين أساسيين :

المجال الأول: هو الجهود التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو المستشفيات بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها.

المجال الثاني: هو حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع. فالمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعاملهم مع أفراد مجتمعه وجماعته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة استجابة المواطن لتلك المشاعر وفقاً لعدة عوامل، بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية، وبعضها إجماعي كظروف التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه.

### (2) المشاركة الاقتصادية :

أما المشاركة الاقتصادية economic partici فهي تشير إلى مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها. كما قد تعني الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدعم الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها.

كما قد تعني المشاركة الاقتصادية ، أن يقوم الفرد بضبط أنفاقه ، بحيث يكون استهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض علي الدوام يدعم الاقتصاد الوطني، مع توفر درجة من الوعي يجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع الاسعار أو يجربون سلعاً معينة عن المستهلكين .

### (3) المشاركة السياسية :

وتشير المشاركة السياسية political participation إلى تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها<sup>(24)</sup>.

كما قد تعني المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة<sup>(25)</sup>.

ولكي نطلق علي مجتمع ما بأنه مجتمع مشارك في الحياة السياسية، لابد من التطرق إلي مدي ممارسة هذا للمجتمع لمظاهر الديمقراطية من حيث الشكل والمضمون علي السواء فلا يمكن اعتبار مجتمع ما أو دولة بأنها ديمقراطية أو ان نطلق علي مجتمع ما بأنه مشارك سياسياً يجب أن تتوافر فيه الشروط الأساسية لممارسة العملية الديمقراطية، كما أن الديمقراطية تعني المشاركة، لا السياسية فقط، بل كذلك المشاركة الاجتماعية الاقتصادية أي المشاركة الفاعلة في تسيير شؤون المجتمع والعدل في مسيرة بناء التنمية وتوزيع ثمارها ذلك أن أي تطور اقتصادي يقوم علي القهر والاستغلال هو غير مؤهل لبناء الرفاهية والاستقرار في المجتمع ومن أهم المقومات : (أ) الانتخابات . (ب) سيادة القانون. (ج) الشفافية. (د) وجود أحزاب سياسية حقيقية وفعالة. (هـ) التغيير في بنية الطبقات الاجتماعية. (و) تأثير المفكرين. (ز) الأوضاع الاجتماعية.

أهمية المشاركة السياسية وخصائصها:

تعد المشاركة السياسية من أهم صور ومؤشرات الديمقراطية لأي نظام سياسي كما سبقت الإشارة ، ويجمع كثير من علماء السياسة المعاصرين علي أنها إذا كانت هناك ثورة قوية تجتاح العالم في هذا العصر ، فالحق أنها ثورة المطالبة بالمشاركة السياسية، وبقدر ما تكون هناك مشاركة سياسية تكون هناك ديمقراطية(26).

وذلك أن نمو وتطور الديمقراطية في أي مجتمع يتوقع علي مدي أوسع المشاركة السياسية وجعلها حقاً من الحقوق التي يتمتع بها كل فرد في المجتمع، وبالتالي تؤدي إلي استقرار النظام والإحساس بشرعيته، ذلك أن المشاركة تعطي الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسئولية عن الأعمال والمسئوليات التي يقومون بها إذا حدث أي تقصير من جانبهم بالإضافة إلي أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد والمجتمع، الأمر الذي ينعكس علي شعور الفرد بالإنتماء لوطنه الكبير(27).

وبذلك تعد المشاركة السياسية بمثابة جوهر العملية الديمقراطية، وجوهر عملية التحديث والتنمية السياسية بشكل خاص والتنمية الشاملة بشكل عام، كلما أتاحت فرص أكبر لنمو وتطور الديمقراطية، وبالتالي فإن المشاركة السياسية تساعد في تدعيم قيم الديمقراطية وترسيخها كسلوك ممارسة، والمشاركة السياسية هي من تخلق المعارضة التي تقوم بدور المراقب للحكومة، وتحد من استغلال الفرد للسلطة والشعور بالاغتراب عند الشعب، وبالتالي تحقيق الحرية والمساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلي الاستقرار السياسي، الذي بدوره يوفر الشروط الاجتماعي والثقافية والسياسية لتحقيق التنمية الشاملة(28).

تؤثر المشاركة علي الأفراد وعلي السياسة العامة للدولة . فعلي مستوي الفرد تنمي المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية وتنبه كلاً من الحاكم والمحكوم إلي واجباته ومسؤولياته وتنهض بمستوي الوعي السياسي، كما أنها تساعد علي خلق المواطن المتمني الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي. وعلي صعيد السياسة العامة تجلب المشاركة أعظم خير لأكثر عدد من الأفراد إذ أنها تدفع الحاكم إلي الاستجابة لمطالب المواطنين وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة.. ومن ثم يؤدي زيادة عدد المشاركين

إلى مزيد من العدل الاقتصادي والاجتماعي كما سبقت الغشارة عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة<sup>(29)</sup>.

مراحل المشاركة السياسية : وتتم المشاركة السياسية بعدة مراحل نشير إليها علي النحو التالي :

#### (أ) الاهتمام السياسي :

ويندرج هذه الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلي فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلي متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الأفراد إلي الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

#### (ب) المعرفة السياسية :

والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع علي المستوي المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشوري بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.

#### (ج) التصويت السياسي :

ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت .

#### (د) المطالب السياسية :

وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوي والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية .

ويجمع المهتمون بعلم السياسة أن المشاركة السياسية تتجسد في عدة صور وأشكال وهنا نشير إلي الترتيب التصاعدي الذي يتمثل في التسجيل في السجلات الانتخابية، ويعتبرها الدرجة الصغرى في الفعل. البحث عن المعلومة السياسية . المناقشة السياسية مع الأفراد المتواجدين في المحيط التصويت. حضور الندوات والمؤتمرات السياسية. تقلد أو الترشح لمنصب

سياسي. التظاهر والأحزاب السلمي . المشاركة في الحملات الانتخابية سواء بالغاية أو المال إلى المشاركة الفعلية في الانتخابات(30).

ولا شك أن المتغيرات الاجتماعية المختلفة مثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل تؤثر بشكل أو بآخر علي عملية المشاركة ، فأصحاب الدخل المتوسطة أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض ، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط. كما يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم ، حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية وأشد أحساساً بالقدرة علي التأثير في صنع القرار والاشترك في المناقشات السياسية وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة.

كما يميل الأشخاص أصحاب المركز المهني المرتفع إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر وبين مهنة وأخرى كما يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالنوع، حيث يتلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة من الرجل ، رغم أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يعمل باستمرار علي تضيق هذه الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، ولا يعني هذا استقلال المرأة عن الرجل في تحديد مواقفها السياسية ، حيث لا تزال الزوجة تتبع زوجها في كثير من الأحيان في التصويت والانتماء الحزبي وبخاصة في الدول الأقل نمواً أو النامية.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة تتأثر المشاركة أيضاً بعامل السن إذ يرتفع مستوى المشاركة تدريجياً مع تقدم العمر، ويبلغ ذروته في الأربعينات والخمسينات ثم يهبط تدريجياً بعد سن الستين، وإذا كانت هذه العوامل لا تشكل قاعدة يحتكم إليها دائماً ، ذلك أن المتغيرات الاجتماعية تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر(31).

### ثالثاً: قراءة في بعض الدراسات السابقة :

وقد تعددت الدراسات المحلية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين المشاركة السياسية وخصائص السكان الاجتماعية أو الاقتصادية والثقافية، والتي أشارت في معظمها إلى أن

المشاركة السياسية أو الاجتماعية عموماً، تختلف باختلاف نوع الفرد ذكر أم أنثى، ومستوى تعليمه، وعمره، ومهنته، ومكانته الاجتماعية....

وتأتي في صدارة هذه الدراسات الحديثة التي تناولت علاقة الخصائص السكانية بالمشاركة السياسية، تلك الدراسة التي أجريت في العراق 2018<sup>(32)</sup>، والتي ركزت علي تبين السلوك الانتخابي للسكان وفقاً لتباين خصائصهم الديموغرافية والتعليمية والاقتصادية وصولاً إلى فرضية وجود تباين مكاني لاتجاهات مشاركة السكان في العملية الانتخابية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذا التباين كان إلى حد كبير، نتيجة لاختلاف الخصائص السكانية، حيث تبين من تحليل خصائص السكان أن الشباب في الفئة العمرية (29) سنة فأكثر كانوا هم الأكثر رغبة في المشاركة في العملية الانتخابية.

كما أبانت الدراسة أن المتغير التعليم علاقة بالمشاركة السياسية، وكذلك بالنسبة للسكان الموظفين الذين أبانت الدراسة زيادة رغبتهم في المشاركة السياسية مقارنة بغيرهم من غير الموظفين، وأبانت الدراسة أيضاً أن فئة الشباب بعمر من 18 إلى 29 سنة كانوا هم الأكثر رغبة في المشاركة من كبار السن بعمر (50) سنة فأكثر، وقد أظهر التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة عموماً وجود علاقة طردية بين معظم الخصائص السكانية من تعليم ومهنة وحالة العمل.. والمشاركة السياسية، وكذلك وجود علاقة طردية بين معظم الخصائص السياسية من تعليم ومهنة وحالة العمل.. والمشاركة السياسية.

وهناك دراسة أزهار محمد عيلان<sup>(33)</sup>، وتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بحث الدور السياسي الجديد الذي لعبته المرأة علي الصعيد السياسي في ظل موجة التعددية السياسية والحرية التي توفرت للمرأة العراقية.

وهناك دراسة علي أمين أحمد محمود أبو عجيل، عن المشاركة السياسية لسكان المناطق العشوائية<sup>(34)</sup>. وقد تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف علي العلاقة بين المشاركة السياسية وبعض خصائص سكا المناطق العشوائية، واعتمدت الدراسة علي منج المسح الاجتماعي بالعينة، وكذلك المدخل المقارن، بهدف الوقوف علي الاختلافات بين المشاركة السياسية للمناطق الحضرية العشوائية غير العشوائية.

وأوضحت نتائج الدراسة أن سكان المناطق العشوائية يقل اهتمامهم بالعملية الانتخابية بشكل عام مقارنة بسكان المناطق الحضرية غير العشوائية ، كما أن هناك ارتفاع في نسبة غير المشاركين بالتصويت في الانتخابات بين المناطق العشوائية مقارنة بالمناطق الحضرية غير العشوائية.

كما أوضحت النتائج أيضاً أن هناك ارتفاع في نسبة غير المنضمين إلى عضوية الأحزاب السياسية بالمناطق العشوائية مقارنة بالمناطق الحضرية غير العشوائية. وهناك دراسة عثمان هندي، عن التعليم والمشاركة السياسية<sup>(35)</sup>. حيث تمثلت أهم أهداف الدراسة في : الكشف عن المدخلات والخبرات السياسية للتعليم الرسمي والتعرف علي مدي وفعالية هذه المدخلات في تحقيق العائد السياسي المفترض فيها، وكذلك التعرف علي كم وكيف المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة في ضوء ما يخلقه التعليم من مخرجات سياسية، وأيضاً محاولة التعرف علي الفروق بين المستويات التعليمية لدي العينة المجري عليها الدراسة ، فيما انعكست فيه من مشاركتهم السياسية.

كما أظهرت الدراسات الأجنبية، تباين المشاركة السياسية باختلاف النوع Gender ، حيث أبانت تلك الدراسات عموماً اهتمام المرأة (النساء) بالسياسة أقل من الرجال، كما أنهن أي النساء، يبدن رغبة اقل في المشاركة المباشرة Direct Participation<sup>(36)</sup>، هذا إلي جانب بعض الإختلاف أو التباين فيما يتصل بإتجاهات كل منهن، حيث يبدو الرجال أكثر عنفاً، واستخداماً للقوة من النساء، وأنهم أي الرجال، أكثر اهتماماً بالسياسة الخارجية ، مقارنة بالنساء الذين يتركز اهتمامهم بالدرجة الأولى بالسياسة المحلية، وخاصة تلك التي تدعم الجماعات الضعيفة في المجتمع المحيط، أو تلك التي تتصل بحقوق الطفل والمرأة أو الأسرة.

كما أبانت بعض الدراسات التي أجريت في بلدان مختلفة، أن النساء يفضلون الإلتزام بالقضايا التي يمكن تحقيقها في إطار مجتمعهم المحلي Local Community<sup>(37)</sup> ، وهو ما أشارت إليه بيانات "لينونارد" و"مليور" في الولايات المتحدة الأمريكية من أنه علي الرغم من أن نسبة أعلي من النساء ينضمون إلي نقابات unions أكثر من الرجال، إلا أن مشاركتهم

المباشرة كانت أقل، مقارنة بالرجال، وبخاصة عندما تتعلق تلك المشاركة بأدوار تفرض عليهم من خلال التصويت(38).

وأبانت الدراسات أيضاً أن النساء أكثر ميلاً للقيام بالأعمال التطوعية Voluntary work مقارنة بالرجال في أمريكا الشمالية (39)، في حين يختلف هذا الميل في أوروبا من دولة إلى أخرى، حيث أظهر المسح الإيطالي الذي أجري عام 2003 أن غالبية الرجال (54.4%) يميلون إلى العمل التطوعي مقارنة بالنساء الذين بلغت نسبتهم 45.6% ، رغم أن تلك الدراسة قد أشارت إلى أن عدد النساء المتطوعات في زيادة مستمرة حيث كانت هذه النسبة 40.1% عام 1995م(40).

وفي دراسة أجراها كل من " بيكولي " و " رولبيرو " إنطلقت من بعدين محددين كان الأول : يتعلق بضوابط المشاركة بينما إتصل الثاني : بالتكلفة والعائد من عملية المشاركة ، حيث حاولت الدراسة الكشف عن ما إذا كانت الاختلافات في المشاركة تتحدد في ضوء النوع أو الجندر، سواء من خلال نمط المشاركة type of participation أو من خلال التفاعل بين النوع (الجندر) والمشاركة .

وقد أبانت الدراسة أن الجندر كان له تأثير مباشر علي المنافسة في عمليات المشاركة الاجتماعية والسياسية، وخلصت الدراسة إلى أن فجوة النوع Gender gap تبدو أكثر ارتباطاً بمضمون المشاركة أكثر من ارتباطها بخصائص النوع.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة مدي الحاجة إلى فهم الجوانب النفسية علي أساس الدوافع والعمليات التي تدعم استمرارية النشاط(41). وذهبت بعض الدراسات إلى أبعد من ذلك، حيث أبانت أيضاً إختلاف الجندر أو النوع فيما يتصل بنمط العمل التطوعي، حيث تبين ميل النساء إلى الأنشطة أو الأعمال التي تتسم بالرعاية المباشرة، أنهن أقل ميلاً للإندماج في الأنشطة السياسية العامة التي تحتاج إلى تقلد مناصب أو مراكز قيادية (42).

وعموماً فإنه عندما ينظر إلى المشاركة السياسية من زاوية الخبرة الممتدة فإن الجندر يُنظر إليه من ناحية المرأة علي أنه معوق وميسر للنشاط في آن واحد. حيث أشار كولي إلى نوعين متعارضين من الشواهد :

**الأول:** أنه يتم النظر إلى الجندر المعوق بسبب ردود الفعل السلبية لما تقوم به المرأة من أنشطة. **والثاني:** فإن الحالة التزاوجية للمرأة تؤثر علي مشاركتها مقارنة بالرجل .

فإنه يبدو بشكل صريح في المجتمعات الأقل تقدماً، حيث لا تزال النظرة للمرأة متدنية ، في مختلف المجالات ، والسياسة بالطبع بشكل خاص، حيث يتم تقديم الرجل علي المرأة لهذه الاعتبارات ، النوع + نظرة المجتمع ، كأن تتحدث عن المرأة تتقلد عمدة قرية مثلاً ، أو تعمل مأذون شرعي، وعلي استحياء يتأني نادراً تقلدها لمنصب سياسي، في البرلمان أو الحكم المحلي كنائب محافظ مثلاً، فهي لا تلقي قبولاً مجتمعياً كبيراً، ومن هنا كان حرص الدول الآخذة في النمو، علي تخصيص مقاعد المرأة من الفئات الأقل نمواً في المجتمع مثل العمال والفلاحين وذوي الاحتياجات الخاصة .. .

**الخاتمة :**

## المراجع

### أولاً : المراجع العربية :

- 1- أحمد محمد الكبسي : نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، 1990 - 2006 ، ط6 ، مركز الأمين للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 490.
- 2- أزهار محمد عيلان الغرابوي ، المرأة العراقية والمشاركة السياسية ، الفرص والإمكانيات ، جامعة الكويت ، كلية العلوم الاجتماعية ، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية ، 2010م ، 11.
- 3- إمان بيبرس : ورثة بحثية بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي " ، جمعية نهوض وتنمية المرأة ، ب . ت ، دار الشرق للطباعة ، طرابلس ، ص 4 .
- 4- باسل أحمد دياب عامر : أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها علي النفسية، رسالة ماستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، 2014م، ص 550.
- 5- دريد فطيمه ، النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر ، دراسة ميدانية لولاية باثنه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قسطينه ، ص 14 .
- 6- السيد عليومه : مقدمة في علم السياسة ،الإسكندرية ، مطبعة الجمهورية ، 1994 ، ص 540.
- 7- السيد عليوه : مقدمة في علم السياسة ، الإسكندرية ، مطبعة الجمهورية ، 1999م ، ص 54.
- 8- شاكر عيال الاميري ، الخصائص السكانية وعلاقتها بمشاركة السكان في الانتخابات البرلمانية في العراق، 2018 ، جامعة بجهاء ، مجلة كلية الآداب ، ملحق 2 ، العدد 127 (كانون الأول).

- 9- شريفة ماشطي : المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي ، مجلة الباحث الاجتماعي ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر ، عدد(10) ، سبتمبر 2010، ص 143.
- 10- صلاح منسي : المشاركة السياسية للفلاحين ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، 1994 ، ص 13 .
- 11- طارق محمد عبدالوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية ، 1999م ، ص 106.
- 12- عبدالأمير عباس الجبالي، وحيد أنعام الكاكاني : جغرافية الانتخابات ، ط1 ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالي ، 2012م ، ص117.
- 13- عثمان حسين هندي ، عن التعليم والمشاركة السياسية ، دراسة ميدانية في قرية مصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، عام 1989م .
- 14- عدلي أمين أحمد محمود أبو عقيل ، المشاركة السياسية لسكان المناطق العشوائية : دراسة ميدانية بمدينة سوهاج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة المنيا ، عام 1997م.
- 15- محمد علي محمد ، علي عبدالمعطي محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1985م ، ص60.
- 16- محمود أبو عامر : الاتصال بالجماهير وضع القرار السياسي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص ص 329-328 .
- 17- مختار شعيب : الشباب والسياسة في مصر المحروسة ، البحث عن المشاركة ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر ، ط 1 ذ 2004 ، 43.
- 18- منال أبو الحسن: المشاركة السياسية في إطار الإعلام الجديد، الأردن ، مجلة المجتمع ، 2013م، ص93.
- 19- مولود زايد الطيب : علم الاجتماع السياسي ، ليبيا ، منشورات جامعة \*\*\* السابع من أبريل ، 2007م ، ص87.
- 20- يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009 ، ص650.

## ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 21- Bernstein, A.G. (2005). Gendered characteristics of political engagement in college students. *Sex Roles*, 52 , 299- 310 .
- 22- Culley , M.R. & Angelique , H.L., (2003) " Women's " gendered experiences as long – term three Mile island activists *Gender & society* , 17 , 445 – 461.
- 23- Eagly, A.H. Johnson, B.T. (1990) Gender and leadership style : A meta , analysis . *psychological Bulletin* , 108 , 233 – 256 .
- 24- Gabriel , Oscar w./ vol Kl, Rerstin 2005 , Politische und soziale partizipation . in : Gabriel , Oscar W. / Holtmann , Everhard (eds.) *Handbuch politisches system der Bundes republic Deutschland* . 3 totally revised and extended edition . muncgen , wein : oldenbourg , 523 – 574 .

- 25- Istat, (2005a) Le Organizzaioni di volontraiato in Italia – Anno 2003 , Website : www. Istat. It.
- 26- Kalndermans, B. (1997) . The psychology of protest . Oxford . Blackrell.
- 27- Mellor, S. (1995). Gender composition and grander representation in local unions : Relationships between women's participation in local office and women's participation in local activities . Journal of Applied psychology, 80 , 706- 720.
- 28- Mondak, J.J., Anderson. M.R. (2004) The knowledge gap : Are – examination of gender – based differences in political knowledge . The Journal of politics , 68 – 492
- 29- Ragins, B.R., & sandstorm, E. (1989) . Gender and power in organizations : A longitudinal perspective , psychological Bulletin, 105 , 51 – 88 .
- 30- See the universal declaration of Human Rights 21 , Human Rights committee , general comment No. 25 (1996) para. 21 , and A/HRC /22 /29 , paras. 7-9 .
- 31- Wilson , J. (2000) . Volunteering . Annual Review of sociology 26, 215 – 240 .
- 32- Wilson , J. (2000) . Volunteering. Annual review of sociology 26 , 215 – 240 .

### ثالثاً : مواقع الإنترنت :

[www.Acpss.org.eg](http://www.Acpss.org.eg) .تاريخ الإطلاع علي الموقع 20209/4/25 .

[www.Aepss.org.eg](http://www.Aepss.org.eg) .تاريخ الإطلاع علي الموقع 2029/4/25 .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ، مصر 2017م .

المجلس القومي للسكان، تحليل الوضع السكاني ، مصر ، 2016 ، مرجع سابق ، ص 68 .

المسح السكاني الصحي ، مصر ، 2014م .

(1)Mondak, J.J., Anderson. M.R. (2004) The knowledge gap : Are – examination of gender <sup>1</sup> – based differences in political knowledge . The Journal of politics , 68 – 492

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ، مصر 2017م .

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ، مصر 2017م .

(4) المجلس القومي للسكان ، تحليل الوضع السكاني ، مصر ، 2016 ، مرجع سابق ، ص 68 .

(5) المجلس القومي للسكان ، تحليل الوضع السكاني ، مصر ، 2016م ، ديسمبر ، 2016م ، ص 19.

(6) المسح السكاني الصحي ، مصر ، 2014م .

(7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ، مصر 2017م .

(8) المجلس القومي للسكان ، تحليل الوضع السكاني مصر ، 2016 ، ديسمبر 2016 ، ص 70.

(9) أحمد محمد الكبسي : نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، 1990 – 2006 ، ط6 ، مركز الأمين للنشر والتوزيع ،

2006 ، ص 490.

(10) [www.Aepss.org.eg](http://www.Aepss.org.eg) تاريخ الإطلاع علي الموقع 2029/4/25 .

(11) صلاح منسي : المشاركة السياسية للفلاحين ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، 1994 ، ص 13 .

- (12) يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009 ، ص650.
- (13) شريفة ماشطي : المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي ، مجلة الباحث الاجتماعي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، عدد(10) ، سبتمبر 2010 ، ص 143.
- (14) عبدالأمير عباس الجبالي، وحيد أنعام الكاكاني : جغرافية الانتخابات ، ط1 ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالي ، 2012م ، ص117.
- (15) السيد عليومه : مقدمة في علم السياسة ، الإسكندرية ، مطبعة الجمهورية ، 1994 ، ص 540.
- (16) إمان بيبرس : ورثة بحثية بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي " ، جمعية نھوض وتنمية المرأة ، ب . ت ، دار الشرق للطباعة ، طرابلس ، ص 4 .
- (17) طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية ، 1999م ، ص 106.
- (18) محمد علي محمد ، علي عبدالمعطي محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1985م ، ص60.
- (19) السيد عليوه : مقدمة في علم السياسة ، الإسكندرية ، مطبعة الجمهورية ، 1999م ، ص 54.
- (20) منال أبو الحسن: المشاركة السياسية في إطار الإعلام الجديد، الأردن ، مجلة المجتمع ، 2013م ، ص93.
- (21) مولود زايد الطيب : علم الاجتماعي السياسي ، ليبيا ، منشورات جامعة \*\*\* السابع من أبريل ، 2007م ، ص87.
- (22) See the universal declaration of Human Rights 21 , Human Rights committee , general comment No. 25 (1996) para. 21 , and A/HRC /22 /29 , paras. 7-9 .
- (23) Gabriel , Oscar w./ vol Kl, Rerstin 2005 , Politische und soziale partizipation . in : Gabriel , Oscar W. / Holtmann , Everhard (eds.) Handbuch politisches system der Bundes republic Deutschland . 3 totally revised and extended edition . muncgen , wein : oldenbourg , 523 – 574 .
- (24) باسل أحمد دياب عامر : أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها علي النفسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، 2014م، ص550.
- (25) محمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد: السياسة بين النظرية والتطبيق، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985م ، ص60.
- (26) أحمد محمد الكيسي : نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، 1990 – 2006 ، ط6، صنعاء ، مركز الأيمن للنشر والتوزيع، 2006م ، ص490.
- (27) [www.Acpss.org.eg](http://www.Acpss.org.eg) تاريخ الإطلاع علي الموقع 20209/4/25.
- (28) صلاح منسي: المشاركة السياسية للفلاحين ، القاهرة، دار الاموقف العربي ، 1994، ص130.
- (29) يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م ، ص650.

- 
- (30) محمود أبو عامر : الاتصال بالجماهير وضع القرار السياسي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص ص 328-329 .
- (31) مختار شعيب : الشباب والسياسة في مصر المحروسة ، البحث عن المشاركة ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر ، ط 1 ذ ، 2004 ، 43 .
- (32) شاكر عيال الاميري ، الخصائص السكانية وعلاقتها بمشاركة السكان في الانتخابات البرلمانية في العراق ، 2018 ، جامعة بجهاء ، مجلة كلية الآداب ، ملحق 2 ، العدد 127 ( كانون الأول ) .
- (33) أزهار محمد عيلان الغرباوي ، المرأة العراقية والمشاركة السياسية ، الفرص والإمكانيات ، جامعة الكويت ، كلية العلوم الاجتماعية ، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية ، 2010م ، 11 .
- (34) عدلي أمين أحمد محمود أبو عقيل ، المشاركة السياسية لسكان المناطق العشوائية : دراسة ميدانية بمدينة سوهاج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة المنيا ، عام 1997م .
- 35(35) عثمان حسين هندي ، عن التعليم والمشاركة السياسية ، دراسة ميدانية في قرية مصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، عام 1989م .
- (36) Bernstein, A.G. (2005). Gendered characteristics of political engagement in college students. *Sex Roles*, 52 , 299- 310 .
- (37) Ragins, B.R., & sandstorm, E. (1989) . Gender and power in organizations : A longitudinal perspective , *psychological Bulletin*, 105 , 51 – 88 .
- (38) Mellor, S. (1995). Gender composition and grander representation in local unions : Relationships between women's participation in local office and women's participation in local activities . *Journal of Applied psychology*, 80 , 706- 720.
- (39) Wilson , J. (2000) . Volunteering. *Annual review of sociology* 26 , 215 – 240 .
- (40) Istat, (2005a) Le Organizzaioni di volontraiato in Italia – Anno 2003 , Website : www. Istat. It.
- (41) Kalndermans, B. (1997) . The psychology of protest . Oxford . Blackrrell.
- (42) Wilson , J. (2000) . Volunteering . *Annual Review of sociology* 26 , 215 – 240 .